

التاريخ: 5-2-2024

## الاستيطان الفرنسي في الجزائر نموذج لإسقاط الاستيطان الصهيوني في فلسطين

# الاستيطان الفرنسي في الجزائر

نموذج لإسقاط الاستيطان الصهيوني في فلسطين

فهرس:

مقدمة

1. موقف القانون الدولي من الاستيطان
2. أساليب الاستيطان: مصادرة الأراضي وارتكاب المجازر بهدف التهجير  
أ. الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر  
ب. تطور الاستيطان الصهيوني في فلسطين
3. التشابه والتمايز بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني  
أ. من حيث درجة تحقيق الأهداف  
ب. من حيث البعد الاستراتيجي والدعم الغربي
4. استقلال وتحرر الجزائر نموذج لتحرير فلسطين  
أ. وضع السياسات الجديدة لبناء الدولة المستقلة  
ب. الدولة الجديدة: تسترجع الأراضي والمستوطنات

الاستنتاجات

\*\*\*\*\*

مقدمة:

مع بداية القرن 17 ظهر مصطلح الاستعمار الاستيطاني قد عرف العالم الثالث هذا النوع من الاستعمار الاحتلالي والذي يعني توطين بالأرض المستعمرة والبقاء فيها والقضاء على مقومات هذا المجتمع وإذابته في كيانها، وقد عرف هذا النوع من الاستعمار في البداية في الجزائر سنة 1830 من قبل فرنسا وقد كان مجرد استعمار تقليدي تحول فيما بعد إلى استعمار استيطاني، حيث استمر بين 1830-1962، أي حوالي 130 سنة، وعرفت فلسطين هذا النوع من الاستيطان من قبل الكيان الصهيوني الذي عمل على التوسع في المجال الحيوي وترسيخ معالم التوطين، حيث تعود جذوره منذ القدم وترسخت معالمه خلال فترة الانتداب البريطاني الذي فتح المجال بداية من 1947 إلى غاية الآن، حيث ما زالت عمليات القتل والابادة والتهجير والمصادرة قائمة إلى الوقت الحاضر. وعليه، فالحديث عن الاستعمار الفرنسي—بالجزائر والاستيطان الصهيوني بفلسطين يسوقنا للحديث عن المقارنة بين الظاهرتين، ومحاكاة بعض أوجه التشابه والاختلاف بينهما، مع التركيز على الأدوات والأساليب التي ساعدت الجزائر على التخلص من سياسة الاستيطان الفرنسية؟ وإمكانية محاكاة التجربة الجزائرية لمواجهة مشاريع الاستيطان الصهيوني المستمرة في فلسطين.

ركزت سياسات الاستعمار الفرنسي- في الجزائر والصهيوني في فلسطين عبر ظاهرة الاستيطان على القطاع الاقتصادي، فغيرت النمط المعيشي- الذي كان قائما بنمط مادي ربحي، مسخر لخدمة المستوطنين من الأوروبيين واليهود، وسعت فرنسا، والحركة الصهيونية ومن بعدها "إسرائيل" من أجل تحقيق هدف الدمج والضم، إلى تغيير التركيبة السكانية، وتكسير المنظومة الاجتماعية، وطمس الشواهد الحضارية والدينية للشعبين، عبر سياسة التمسيح والتهويد، فضلا عن تكريس سياسة تجهيل أبناء الشعبين بالتضييق على العملية التعليمية، عبر منعها من مصادر التمويل، وغلق المدارس العربية، والكتاتيب القرآنية وحرمان المدرسين من رواتبهم وحقوقهم، مقابل السعي إلى تكريس اللغة الفرنسية، وإحياء

اللغة العبرية المندثرة، كما منع مناضلو الحركة الوطنية، ودعاة الحقوق السياسية في الجزائر وفلسطين من النشاط، وتعرضوا للتضييق، والمتابعات والسجن، قمعا لأفكار التحرر.

يبقى السؤال الأساسي كيف نجحت الجزائر في القضاء على الاستيطان الفرنسي، باسترجاع الأراضي والاملاك، إضافة إلى النجاح في استرجاع الهوية وبناء الدولة الجديدة المستقلة بعيدا عن سياسة استعمارية حكمت البلاد لأكثر من 130 عاما؟ باتت التجربة الجزائرية نموذجا مهما يمكن اسقاطه على فلسطين بالنظر في نقاط التشابه والتمايز بين التجريبتين مع الاخذ في عين الاعتبار مجمل الاختلافات المرتبطة بالأهداف الاستعمارية للطرفين الفرنسي والصهيوني؟

## 1. موقف القانون الدولي من الاستيطان

لأن الاستيطان نشأ كرافد من روافد الحملات الاستعمارية منذ الاكتشافات الاستعمارية الأولى التي قام بها الإسبان والبرتغاليون والهولنديون، فقد تناوله القانون الدولي ضمن هذه المنظومة، فقد عرف القانون الدولي الاستعمار بأنه "سياسة توسعية تمارسها بعض الدول في حق شعوب أقل نماء، سيكون عليها القبول بنوع من روابط التبعية إزاء هذه الدول"<sup>1</sup>، والواقع أن هذا التعريف، والإقرار قائم على تناقض مشابه لذلك الذي تستند إليه الأيديولوجيا الاستعمارية، فهي تعتبر إلحاق أرض أو احتلال دولة توسعا مشروعاً، كما تشرع الهيمنة والاستغلال الاقتصادي لفائدة القوى الاستعمارية، دون أي وجه حق إلا ما كان تحت عنوان "الأرض التي لا سيد لها" أو "الأرض الخلاء"، وهو تبرير غير صحيح كون كل الأراضي التي تم احتلالها مأهولة تقريبا. ومن أبرز النصوص الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر الاستيطان، وتمنع المساس بالحقوق والاملاك المدنية والعامّة في البلاد المحتلة، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، ميثاق الأمم المتحدة نفسه الذي يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة، ولائحة لاهاي لعام 1907 م، لاسيما المادة 46 التي نصت على أنه "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة"، والمادة 55 التي نصت على أنه "لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع"، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي نصت في مادتها 49 على أنه: "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل، أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، والمادة 55 التي نصت على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي— حتماً هذا التدمير"، هو مناقض لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948، بجانب أنه مخالف لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات ووقفها وتفكيكها في المناطق المحتلة. ولا يخفى هنا، أن الترويج للاستيطان ضمن المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، ظل قائماً في حقيقته على دوافع أيديولوجية ذات خلفية دينية وعنصرية، يقول بأسطورة أرض الميعاد، وهي نابعة من مرتكزات يتداخل فيها الديني بالأسطوري، بنزعة عنصرية استتصالية، ترمي إلى تطهير فلسطين من سكانها، وطمس هويتها وماضيها وحاضرها ومستقبلها العربي الإسلامي، وإقامة دولة خالصة لليهود، وهي أيديولوجية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي كلية.

<sup>1</sup> دراسة مقارنة بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني (الجزائر وفلسطين نموذجا)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

ورغم كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن، أو القرارات الصادرة عن مؤسسات الامم المتحدة كمنظمة اليونيسكو، ومحكمة العدل الدولية، والصليب الاحمر، وتقارير جمعيات حقوق الانسان، وفي مقدمتها منظمة هيومن رايتس ووتش... التي تدين كلها الاستيطان، وترفضه باعتباره عقبة أمام "السلام"، وتؤكد عدم شرعيته وبطلان كل القرارات الناتجة عن عمليات الاستيطان في كل مكان وفي كل الاوقات، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أظهرت عدم احترامها لهذه القرارات، والدعوات الدولية، رغم توقيعها ميثاق الامم المتحدة، وتوقيعها معاهدة جنيف الرابعة عام 1951، الأمر الذي يتطلب منها الالتزام بكل ما يصدر عن المؤسسات الدولية، إلا أنها تضرب بعرض الحائط كل تلك القرارات، معولة على دعم الولايات المتحدة.

## 2. أساليب الاستيطان: مصادرة الأراضي وارتكاب المجازر

### أ- الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر

لأن خطة الاحتلال كانت تهدف الى جعل الجزائر مستعمرة استيطانية فرنسية الى الابد ، لجأت سلطات الاحتلال منذ السنوات الاولى إلى إصدار سلسلة من المراسيم والقرارات لتحفيز الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر والاستيطان فيها تمهيدا للاستحواذ على ثرواتها واستغلالها، وقد سعي قادة الجيش الفرنسي- يتقدمهم - كلوزيل- الى الحصول على الارض من أجل تشجيع الاستيطان وتكثيفه ، فأصدر **قرارا سنة 1830 م**، نص على تأميم " كل الأملاك العامة في الجزائر لصالح فرنسا<sup>2</sup>، أولى تلك القرارات، وقد تواصل صدور المراسيم ذات الصلة بتشجيع حركة الهجرة الأوروبية والفرنسية الى الجزائر طيلة مراحل الاحتلال خاصة في القرن 19 ، مع إرفاقها في كل مرة بإجراءات تحفيزية لصالح المعمرين شملت القروض البنكية، والمساعدات التقنية، وتسويق منتجاتهم في السوق المحلية، أو توجيهها الى المتروبول، حيث صدر **مرسوم آخر عام 1845**، بعد تعين - بيجو على الجزائر عام 1841، وتشجيعه لاستعمار الارض وتسليمها للمعمرين، نص على مصادرة أراضي القبائل المتمردة على سياسة الاستيطان مثل القبائل التي شاركت في مقاومة الامير عبد القادر، ما أسهم في ارتفاع عدد المعمرين بحلول عام 1848 م الى 109 الف معمر، بعد أن كان عددهم 600 معمر فقط سنة الاحتلال 1830، ثم قانون **19 سبتمبر 1848** الذي هدف الى تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية مع تقديم بعض المساعدات للمعمرين مثل البذور والآلات الفلاحية وفي ميدان الري ، وببداية عهد نابليون الثالث عام 1851 وتشجيعه الاستعمار الحر عن طريق الافراد التي وضعت خطة محكمة لهجرة المستوطنين - والشركات في اطار سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية ( **1848-1852** ) الفرنسيين والاوروبيين الى الجزائر التي كانت تهدف الى نقل 200 الف مستوطن، واعتماد 50 مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة. وقد ارتفع عدد المهاجرين ب 15 ألف مستوطن، وصادقت الجمعية الوطنية على **قانون 1851** الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على اراضي العرش بحجة المصلحة العامة، أو مصلحة الاستيطان، كما أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي **1851 و1852** تطبيقا لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير لإنجاح الاستيطان الريفي، وفي عهد نابليون الثالث صدر مرسوما آخر عام **1864**، يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال ملكية الاراضي في الجزائر، بيد الرأسمالية والإقطاعيين الفرنسيين، والشركات الفرنسية بملكية الارض واستثمارها، وتسويق منتجاتها<sup>3</sup>. ومع حلول سنة 1870، وتغيير نظام الإدارة الفرنسية في الجزائر من عسكري يعتمد على قوة الجيش إلى نظام مدني، أصبحت فيه السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى- دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة تستند

<sup>2</sup> مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر مع بداية الاحتلال 1830-1845، حوليا جامعة الجزائر 1، عدد 33، ج3، سبتمبر 2019، ص 514.  
<sup>3</sup> مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة لإسرائيل وجنوب إفريقيا، ط 1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 45.

إلى قرارات برلمانية مدنية، فشددت فرنسا قبضتها أكثر على الجزائر بهدف تحويلها إلى مقاطعة فرنسية أبدية، ولتحقيق هذا المسعى واصلت سلطات الاحتلال تشجيع الحركة الاستيطانية، وحركة التعمير بالجزائر من خلال إصدار مجموعة من الإجراءات كان لها الأثر الوخيم على المجتمع الجزائري، فقد لجأت إلى سياسة المصادرة بعد ثورة المقراني عام 1871 لتوسيع نطاق الاستيطان، فأصدرت قانون 30 مارس 1871 الذي أباح مصادرة أملاك الثائرين ضد فرنسا، أو قاموا بأنشطة عدائية ضدها، وأصدرت غرامات بقيمة 65 مليون فرنك ضدهم، لذلك أصبحت خطة الاستيطان الفرنسي-مدروسة وجماعية منذ سبعينات القرن 19 والعقود التي تلتها، وأخذت شكلا أكثر حدة وتصعيدا رافقتها تشريعات تحمي المعمرين وتدعمهم، فقد خصصت السلطات الفرنسية جزء مهم من الغرامات التي كانت تفرضها على الجزائريين والقبائل الثائرة لدعم أسس الاستيطان وتمويل المستوطنين، وقد توجت المراسيم والقوانين الصادرة حتى عام 1873 ( قانون المستوطنين )، الذي فتح المجال للحصول على الأراضي، وإقامة الملكيات الفردية داخل الملكيات الجماعية للقبائل، وهو ما أدى إلى تسليم أراضي الجزائريين إلى السوق الفرنسية، حيث حدد ملكيتهم بثلاثة هكتارات، وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية، وإعادة توزيعها على المعمرين، ما فتح المجال لشراء وبيع أراضي الجزائريين بين الفرنسيين، أكانت أراضي الدولة والوقف، أو مصادرة من الأهالي، وقد وسع ذلك من قبضة المعمرين، وجعلها تشتد على الأرض الجزائرية بعد تلك الفترة بشكل كبير، حيث وضعت الإدارة الفرنسية يدها على مساحات واسعة من أراضي البور والرعي والغابات متجاهلة حقوق الجزائريين فيها، فقد سلمت بين صدور هذا القانون وحتى عام 1880 نحو 400 ألف هكتار للمعمرين، و تم توسيع 264 مركزا استيطانيا، خاصة في ظل صدور قانون آخر في عام 1887 متمم لقانون 1873، وقد سمح للمتحصل على قطعة أرض إعادة بيعها، ما فتح باب المضاربة في بيع وشراء الأراضي وفاقم من سوق العقار على الجزائريين، وحين وجدت السلطات الاستعمارية صعوبات حالت دون تطبيق قانون 1887 وفتتت الملكية الجماعية للجزائريين بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية ضخمة، لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897، أدخلت بموجبه إصلاحات على قانوني 1873 و 1887، وقد ساهم مجموع هذه القوانين والقرارات في ارتفاع أعداد المعمرين الفرنسيين والاوروبيين الوافدين على الجزائر، حتى نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، حيث ارتفع عددهم من ربع مليون إلى 449 ألف فرنسي، و 234 ألف في عام 1901، ثم إلى نحو 563 ألف فرنسي، و 359 ألف أوروبي بحلول عام 1911، مقابل 4.750 مليون جزائري، وهي نسبة مرتفعة<sup>4</sup>.

تواصلت حركة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال النصف الأول من القرن 20 خاصة في حالة عدم الاستقرار في فرنسا بعد دخول البلاد حربين عالميتين كبيرتين، ودخول الجزائر فترة من الاستقرار، بعد أن أخذ نضال الجزائريين وكفاحهم الوطني طريقه نحو النضال السياسي بتزايد منسوب الوعي، و لذلك يمكن القول أنه حتى منتصف الحرب العالمية الأولى كانت ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر قد مرت بما عرف بفترة الإدماج الكلي، وبالتالي " العصر الذهبي للاستيطان" الذي بدأ منذ بداية القرن العشرين، فقد قارب عدد المعمرين 885 ألف عام 1932، وسيطروا على أكثر من 2.1 مليون هكتار من أراضي الجزائريين الزراعية، غير أنه لم يعرف ارتفاعا كبيرا بعد ذلك، إذ لم يزد عدد المعمرين عن 900 ألف حتى عشية الحرب العالمية الثانية، لتدخل الحركة الاستيطانية في الجزائر عهدا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت أوج نموها تقريبا، إذ لم يزد عدد المعمرين باندلاع الثورة الجزائرية الكبرى عام 1954 عن 1.03 مليون مستوطن- نسبة مهمة منهم من مواليد الجزائر نفسها- يسيطرون على أكثر من 2.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و 11 مليون هكتار من الغابات والمساحات المختلفة.

<sup>4</sup> عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص9.

## ب- تطور الاستيطان الصهيوني في فلسطين

ساهمت الرؤية والمواقف الأوروبية، في بلورة فكرة الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين مبكراً، حيث كانت فرنسا أول من طرح فكرة "توطين اليهود في فلسطين"، فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1798 خطة سرية لإقامة كومونلث يهودي في فلسطين، حال نجاح الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابليون بونابرت، وتقديم الممولين اليهود مقابل المساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابليون بونابرت، وتقديم الممولين اليهود قروضاً للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك بضائقة اقتصادية خانقة، غير أن حماس تبني فرنسا للفكرة، بدأ في التراجع في أعقاب الفترة النابليونية، وذلك لانشغال فرنسا عن الشرق بمشاكلها الداخلية، واتجاه توسعها نحو مناطق أخرى، مما قلل من حاجتها لخدمات اليهود، وبتسلسل فكرة الهجرة والاستيطان إلى أفكار مجموعات يهودية، بدأت فعليا المرحلة الأولى من النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين بالظهور منذ عام 1840، واستمرت حتى عام 1881 وهو العام الذي اعتبره المؤرخ اليهودي "والتر الكور" بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين التي كانت ولاية عثمانية في ذلك الوقت، وذلك عندما وصل حوالي 3 آلاف يهودي من أوروبا الشرقية، إلا أن المستوطنات بشكلها المنظم لم تظهر إلا بعد عام 1878<sup>5</sup> فقد استطاعت تلك المجموعات التي كانت تسكن القدس من تأسيس عدد من المستوطنات أولها "بتاح تكفا"، ومستوطنة "زخرون يعقوب" في منطقة الجليل شمال فلسطين، و "ريشون ليتسيون" في منطقة الرملة جنوب فلسطين، الأمر الذي نبه الحكومة العثمانية إلى خطورة تدفق اليهود إلى فلسطين فأصدرت عام 1882 قراراً يمنعهم من الاستقرار في فلسطين، ويحرم عليهم الدخول إلى المدن ذات الطابع الديني، وبالذات مدينتي القدس والخليل<sup>6</sup>، ورغم أن الاجراء حد من ظاهرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، إلا أنه لم يقضي على الاستيطان اليهودي فيها، فقد استمرت الجمعيات والحركات اليهودية في نشاطها من أجل جلب اليهود واستيطانهم في المنطقة، وتمكنت من إقامة 16 مستوطنة قبل انعقاد مؤتمر بازل عام 1897<sup>7</sup>.

وبعد تحالف اليهود مع الدول الكبرى آنذاك وعلى رأسها بريطانيا، من أجل تحقيق أهدافهم في فلسطين، مستغلين ضعف الدولة العثمانية، توالى موجات الهجرة مدعومة بفكرة إقامة وطن لليهود، سواء في نهاية مدة الحكم العثماني، أو في الانتداب البريطاني على فلسطين<sup>8</sup>، حيث توافد نحو 40 ألف يهودي إلى فلسطين، غالبيتهم من روسيا، في ظل موجة الهجرة اليهودية الثانية بين 1918/1904 وقد ارتبطت تلك الموجة تاريخياً بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان<sup>9</sup> وببداية الانتداب البريطاني، دخل الاستيطان اليهودي إلى فلسطين مرحلة جديدة مستفيداً من التطورات التي حصلت في المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى بين 1914 وأواخر العام 1917، فنشط عدد من قياديي الحركة الصهيونية بقيادة حاييم وايزمن في أوساط السياسيين الإنجليز في سبيل تحقيق إنجاز رسمي يتم بواسطته الاعتراف بقضية اليهود ومطالبهم، و تمكنوا من استصدار "تصريح بلفور" من الحكومة الإنجليزية في الثاني من نوفمبر من نفس العام 1917، وقد شكل إصدار ذلك الوعد منعطفاً تاريخياً، في مسار الصراع مع الحركة الصهيونية، إذ إن التصريح منح امتيازات هائلة لليهود والصهيونية التي عرفت استثماره سياسياً فيما بعد، بعد إدراجه ضمن صك الانتداب للعام 1922، والذي اعترف باليهود في فلسطين ولغتهم وتراثهم<sup>10</sup>، ولأن أجندة حكومة الانتداب البريطاني

<sup>5</sup> أمين محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1984، ص 12-15.

<sup>6</sup> وزارة العمل الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله، فلسطين، 2014.

<sup>7</sup> جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، ط 1، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2005، ص 3.

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص 19.

<sup>9</sup> عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 7، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1999، ص 9.

<sup>10</sup> جوني منصور، مرجع سابق، ص 20-21.

بقيادة اليهودي صمويل هيربرت، كانت تقوم على إحداث تغييرات جوهرية على أرض الواقع لصالح اليهود، فقد تمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني من امتلاك ما يزيد عن 30 % من مجموع الأراضي الزراعية بفضل عمليات الشراء و القضم التي نفذتها في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، وفي أراضي القسم الشمالي من فلسطين، وفي محيط نهر الأردن، وبحيرة طبريا، و مع نهاية فترة الانتداب عام 1947، بلغت مساحة الأراضي التي يمتلكها الصهاينة 1.82 مليون دوغما ( الدونم يعادل 1000 متر مربع)، وهو ما يعادل 6 % من مساحة فلسطين، وهي النسبة التي لم تكن تتجاوز 2 % عند بداية الانتداب، ومع تزامن فترة الانتداب مع وصول موجات الهجرة الثالثة، والرابعة، والخامسة إلى فلسطين بين نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1919 ونهاية الحرب العالمية الثانية عام 1944، حاملة معها أكثر من 380 ألف مهاجر - الموجة الأولى استغرقت السنوات من 1882/1903، وضمت نحو 30 ألف مهاجر، ما رفع عدد اليهود في فلسطين بحلول عام 1948 إلى 650 ألف يهودي، بعدما كان عددهم 50 ألفا في بداية الانتداب البريطاني<sup>11</sup>، وقد أسهم الوضع في ارتفاع عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين بشكل كبير ، فبينما بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في العقد الذي سبق اعلان قيام الكيان 1948 ، 79 مستوطنة تجاوزت مساحتها 2 مليون دوغما ، وصل عدد - الصهيوني في الفترة بين عامي 1939 المستعمرات اليهودية التي أقامتها الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية الناشطة في فلسطين عند اعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948، 285 مستعمرة، - منتقلة من 47 مستوطنة كانت قائمة عند بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 - أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية، حول الخطوط التي حددها قرار التقسيم لعام 1947<sup>12</sup> ومنذ ظهورها عام 1897 م، نشطت الحركة الصهيونية العالمية كفكر وممارسة، لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مستخدمة كل الوسائل، فالمشروع الاستيطاني لم يكن عفويا، وإنما كان ولا يزال ضمن خطط وسياسات أعدت لها الحركة الصهيونية، ومن بعدها حكومات الكيان الصهيوني جيدا، ويتم تنفيذها على مراحل، وفقا للظروف السياسية السائدة<sup>13</sup>، فقد طرحت المؤتمرات الصهيونية، منذ انعقاد مؤتمرها الأول بمدينة بال في سويسرا عام 1897 موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشجعته بقوة، مقدمة لها كل الدعم من خلال إقامة صندوق قومي لهذا الغرض، ونشطت مؤسسات تنظيمية لجمع الأموال، وشراء الأراضي. وعلى المستوى الفكري، سعت مؤسسات الحركة إلى نشر الروح الاستيطانية في الأوساط اليهودية العالمية مؤدجة بالفكر الصهيوني<sup>14</sup>، لدفع المترددين إلى الهجرة، وإقامة المستوطنات. كما تعاونت مع حكومة الانتداب البريطانية لتحقيق مخطط تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود، من خلال تنسيق فعلي بين مؤسسات الاستيطان، وسلطات الانتداب مع الحركة الصهيونية، لطردهم الفلسطينيين وتهجيرهم، وسلب أراضيهم، وزرع المستوطنين فيها<sup>15</sup>، فكانت بذلك الأرض الفلسطينية جوهر الصراع بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعياء هذا الحق.

وإذا كان الاستيطان في المراحل السابقة هدف للإعداد لإنشاء الدولة، فإنه بعد إنشائه في عام 1948، اتجه الكيان الصهيوني إلى تحقيق أهداف أخرى، تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة، وبما يخدم أغراضها التوسعية المستقبلية ، فدمر ما يقارب من 472 قرية ومدينة فلسطينية، وارتكبت المذابح والمجازر فحوّل الفلسطينيين إلى مشردين، ولاجئين في البلاد العربية المجاورة، وفي مخيمات بائسة، وفي المقابل لجأت مؤسساته -الحكومة والكنيست- إلى تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين مجددا، ولكن هذه المرة عبر إصدار سلسلة قرارات وقوانين أتاحت لها مصادرة حقوق الفلسطينيين، وما تبقى من أملاكهم، فبالإضافة إلى استمرار "إسرائيل" ككيان جديد

<sup>11</sup> عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص 90.

<sup>12</sup> الموسوعة الفلسطينية، "تهجير عرب فلسطين"، مجلد 1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، سوريا، 1984، ص 22.

<sup>13</sup> عدنان حسين، اللهواوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط 1، دار النفاثس، بيروت، 1989، ص 3.

<sup>14</sup> جوني منصور، مرجع سابق، ص 14-16.

<sup>15</sup> عزام شعث، الاستيطان في فلسطين، تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين، مركز برق للأبحاث والدراسات، بيروت، 2017، ص 6.



في العمل ببعض القوانين التي أصدرتها سلطات الانتداب الانجليزية قبل نهاية فترة الانتداب، كقانون مصادرة الأراضي لأجل المصلحة العامة، والذي كانت سلطات الاحتلال البريطاني قد أصدرته أثناء فترة الانتداب، وهو ما سمح لها بالسيطرة على الممتلكات التي كانت تحت السيطرة البريطانية الموروثة بدورها عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة على فلسطين قبل الانتداب البريطاني، تماما كما جاء في قانون 8 سبتمبر 1830 الذي أصدرته فرنسا في الجزائر، والذي نص على استمرار الأملاك التابعة للدولة العثمانية في الجزائر لصالح الدولة الفرنسية، وقانون الدفاع في ظل الطوارئ الذي يخول للحاكم العسكري حق إبعاد المواطنين، ومصادرة أراضيهم، وقد دعمته إسرائيل بقوانين تشبه في محتواها " قانون مصادرة أملاك الثائرين " الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة الشيخ المقراني في الجزائر سنة 1871. فبالإضافة الى هذا الاجراء لجأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 الى سن قوانين عبر الكنيست ( البرلمان)، واصدار قرارات و مراسيم تنفيذية، الهدف منها تشجيع المزيد من اليهود على التوافد، وبدأت خطة " اسرائيل الكبرى " فقد أصدرت ما عرف بقانون الطوارئ الذي يخص استغلال الأراضي البور عام 1948، والذي يعطي الحق لوزير الزراعة بمصادرة الأراضي البور، إذا تأكد له أن مالكها لا يستغلها، مثلما كانت تفعل وتتحجج فرنسا في الجزائر لأجل تأميم أكبر نسبة من الأراضي البور، والتي بلغت بحلول سنة 1952 أكثر من 11 مليون هكتار، كما أصدرت " قانون أملاك الغائبين " الذي أعلنه (الكنيست) بتاريخ 24 مارس 1950 ، والمعوض لقانون 19 ديسمبر 1949، ثم أتبع بإصدار " قانون العودة " في جويلية من نفس العام 1950، والذي منح كل يهودي داخل فلسطين حق الاستيطان فيها<sup>16</sup>، وقد سمحت هذه القوانين، وأخرى لإسرائيل بمصادرة أراضي وممتلكات مئات الآلاف من المواطنين العرب والفلسطينيين، ووفرت لها إمكانية إقامة قاعدة صلبة للاستيطان، ففي مراحل لاحقة صرح نائب إسرائيلي سنة 1964 أن مساحة الأراضي التي صودرت منذ 1948 وصلت إلى 418 ألف دونم من الأراضي الزراعية حسب قانون أملاك الغائبين، و 70 ألف دونم من أملاك الوقف الإسلامي، حسب قانون استملاك الأراضي، و250 ألف دونم، حسب قانون مرور الزمن، و 20 ألف دونم حسب قانون الأحراش.<sup>17</sup>

### 3. التشابه والتمايز بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني

كان الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين الاحداث زمنيا والأكثر تعقيدا وارتباطا بالقوى الدولية من نظيره في الجزائر، ومختلف من حيث طبيعة كل منهما، وإن اختلفت التفسيرات حول طبيعة الاستيطان في كل من النموذجين فهذا لا يعني بأي حال اختلافا في الجوهر، فالاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر كان يعتبر الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية، ورفع شعار إدماج وضم الجزائر واتباع سياسة الهجرة الجماعية المكثفة والسيطرة على الأراضي وأقام المستوطنات وتهجير السكان الأصليين. أما السياسة الاستيطانية الفرنسية فكانت تشجع وتعمل على فرنسة المناطق التي تقع تحت نفوذها ولكنها لم تكن لتسمح لها بالانفصال قانونيا عن الدولة الأم، وإقامة الكيان الخاص بها بل ينادي بسياسة الدمج الكامل في الدولة الفرنسية. فيما نلاحظ أن نفس الأساليب التي اتبعتها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، فيما يخص الهجرة الاستيطانية والسيطرة على الأرض وإقامة المستوطنات وتهجير السكان الأصليين وإبادتهم، والفرق أن الحركة الصهيونية طالبت بقيام الوطن القومي لليهود في فلسطين واعتبار اليهودية حركة قومية. بعد ان تمكنت الصهيونية من تحويل اليهودية من رابطة دينية الى رابطة قومية للاستعمار الاستيطاني الفرنسي ادماجيا فيما يعتبر الاستيطان الصهيوني في فلسطين احلاليا واحلاليته أحد مصادر خصوصيته، والصيغة الاحلالية هي السمة الغائبة في الفكر الاستيطاني الصهيوني، وقد اقترح بنغر يون على ديغول أن يتبنى الشكل الاحلالي من الاستعمار الاستيطاني حلا للمشكلة الجزائرية، فتقوم فرنسا

<sup>16</sup> L'organisation arabe du travail ، Les implantations israéliennes et leur répercussion sur les conditions des travailleurs arabe en Palestine et dans les autres territoires arabes occupés. P 11.

<sup>17</sup> إبراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية " أسئلة وأجوبة " مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص 12.

باخلاء المنطقة الساحلية بالجزائر من سكانها العرب ويستوطن فيها الأوروبيون وحدهم ويقومون بها مستوطنات ثم تعلن دولة مستقلة لسكانها والحق في تقرير المصير، وكان ر ديغول يستم بالذكاء التاريخي حيث قال " أتريدونني أن أخلق إسرائيل أخرى". ثم إنَّ الفارق بين الاستيطان الادماجي (الجزائر) والاحلالي (فلسطين)، هو أنَّ الجيوب الاستيطانية التي لا تقوم على أساس نقل السكان من مكان إلى آخر تبقى منفتحة عن الوطن الام، حيث تستمد الهوية منها.

لذا فكل ما يقرره الوطن الام يعتبر القانون الذي يجب أن ينفذ، والجيش الاستيطاني في هذه الحالة مهما بلغ من القوة والاستقلالية لا يستطيع أن يكون جزءا عضويا من الوطن المستعمر، وإن تعارضت المصالح بين الوطن الام والجيش الاستيطاني وثبت أن هذا الأخير مكلف يتم تصنيفه بشكل منظم أو غير منظم، يقوم بإعادة المستوطنين إلى أرضهم الأصلية عكس الاستيطان الاحلالي الذي يتميز بالاستقلال الذاتي، حيث يتم إنشاء دولة خاصة، من خلال طرد الفلسطينيين، كما أنه في الجزائر وإن طال استعمارها ظلت مرتبطة بفرنسا، وكانت عملية الاستيطان فيها تعمل على الفرنسة وإزاحة السكان الأصليين.

إنَّ سلوك الجماعات الاستيطانية مهما اختلفت طبيعة الاستيطان وأدواته ووسائله فإنَّ سلوكها يبقى واحد اتجاه السكان الأصليين في الجزائر وفلسطين، هذا السلوك يعكس نفسه في اتجاهين:

- ممارسة العنف بمختلف صورته وأشكاله للقضاء على السكان الأصليين، وبالتالي الغاء الهوية الوطنية.
- ممارسة التفرقة العنصرية بمختلف صورها على من تبقى من السكان الأصليين ممن لم يتمكن المستوطنون من ابادتهم أو دفعهم إلى النزوح والهجرة قسريا.

## أ. من حيث درجة تحقيق الأهداف

يعتبر الهدف الاستيطاني واحد ألا وهو السيطرة على الأرض والانسان او استغلالهما، لكن يواجه هذا الأخير مشكلة المحافظة على المكتسبات الاستيطانية لأكثر فترة ممكنة وهذا ما حدث في الجزائر أين استمر الاستعمار 132 سنة لكنه لم يفلح وهو نفس الشيء الذي يواجه الاستيطان الصهيوني في فلسطين ليبقى الفارق الوحيد أنَّ الحركة الصهيونية عملت على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فكان لها بعدما حولت اليهودية من رابطة دينية الى رابطة قومية وهو ما فشل فيه الاستعمار الفرنسي رغم حجم الآثار التي خلفها في مختلف المجالات بعد الاستقلال لذا فإنَّ مثال للنظرة الاستيطانية الفرنسية لكيفية وإلزامية الاحتفاظ بالجزائر هو ما ورد في نصوص كتبها "اليكس دو توكفيل"<sup>18</sup> عند غزو الجزائر أين شرح فيها كيفية ترويض والسيطرة على المستعمرة الجديدة، الجزائر وجاء فيها ما يلي:

- إنَّ بلاد القبائل مغلقة أمامنا إلا أن ارواحهم مفتوحة وليس مستحيل علينا دخولها.
- العشق الكبير للقبائل هو حب الملذات والشهوات المادية ومن هنا يمكننا شده.
- طبيعي أن ترويض أشخاص كهؤلاء يتم بفنوننا وليس بأسلحتنا.
- العرب ليسوا مستقرين بثبات فوق الأرض وأرواحهم أكثر حركة من مساكنهم ومع انهم يبدون شهوانيين فإن الملذات غير المادية أجر كبير في نظرهم.
- التخلي عن الجزائر أمر غير ممكن حيث قال " لا أعتقد أن بإمكان فرنسا التفكير جديا في مغادرة الجزائر، سيكون تركها للجزائر في أعين العالم، إعلانا أكيدا عن انحدارها وتدهورها".

<sup>18</sup> ألكس دو توكفيل، ترجمة إبراهيم صحراوي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص21.

كما عمل الاستعمار الفرنسي على تبني نموذج يمتزج فيه الاستغلال بالاستيطان وهو عرف بالمستعمرة الهجينة من خلال خلق سلالة بشرية وافدة مجانسة لمجتمع الوطن الام، فعلى الرغم من نجاح الاستيطان الفرنسي في زعزعة النسب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة من خلال الاستغلال الاقتصادي، إلا أنه لم يتمكن من الهيمنة الكاملة على الجزائر لذا لم ينجح الاستعمار الفرنسي في الجزائر كما كان متوقعا منه، ولتفاجئ الثورة الجزائرية المستعمر الفرنسي وتقضي على الحلم بالاحتفاظ بالأرض واستعباد الشعب. هنا يكون الفرق بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني الذي يمكن القول إنه استطاع أن يحقق بعض من أهدافه، والتمثيل في إقامة الكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية من خلال خلق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الأراضي المحتلة، بحيث تصح العودة إلى حدود 1967 مستحيلة.

ومما يجدر الإشارة اليه أن الاستيطان قام دائما بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني وخصوصا منذ عرض خطط تقسيم فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينات، ولا شك أن الإسرائيليين كانوا دائما يطمعون في أن يقوم الاستيطان بدور مماثل في توسيع كيانهم. وقد أتاح النظام العالمي الجديد فرصا جديدة للنظام الاستيطاني الصهيوني بحيث أصبح بوسعه أن يتجاوز نطاق فلسطين المحتلة ليتغلغل في البلاد العربية ويلعب دور الوسيط بين العرب والغرب، وبين العرب أنفسهم. ولقد نجح الإسرائيليون من منطلقاتهم المتعددة في فرض أمر واقع جديد تمثله عشرات المستوطنات السياسية والأمنية والاقتصادية المزروعة بالضفة الغربية وقطاع غزة، والمتبع لمسار المفاوضات يمكنه الوصول إلى أن الإسرائيليين ظلوا يعتبرون البحث في موضوع الاستيطان خطأ أحمر لا يجوز الاقتراب منه. لكن نجاح الاستيطان الصهيوني لفلسطين يتخلله العديد من الإخفاقات وخاصة ما يعرف ب"أزمة صهيون" أو أزمة الاستيطان الصهيوني مما طرح تساؤلات حول مستقبل هذا الاستيطان<sup>19</sup>.

### ب. من حيث البعد الاستراتيجي والدعم الغربي

الاستعمار الاستيطاني الفرنسي هو العمق الاستراتيجي للاستعمار الاستيطاني الأوروبي في المغرب العربي بحيث أن لكل حالات الاستعمار الاستيطاني الغربي خارج القارة الأوروبية هدفا استراتيجيا ناهيك عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، في حين أن الاستعمار الاستيطاني الاحلالي الصهيوني في فلسطين كان له بعد استراتيجي لأطراف أوروبية وأمريكية متعددة، فالفكرة كونها نابليون ودعمتها بريطانيا حتى قيام "دولة إسرائيل" في 1948، ثم قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية. تجدر الإشارة هنا إلى أن وعد بلفور لم تعلنه الحكومة البريطانية في 1947/11/12 إلا بعد ما تحصل على موافقة أطراف عدة منها الرئيس ويلسن، كما أن قرار 1922 هو القرار الوحيد الذي ابدته الدول العظمى في عصبة الأمم. إنه استيطان تشرف عليه دول ومنظمات وشركات بهدف السيطرة على الأرض، واستيطان منظم وبدعم استعماري أوروبي، فقد كان الاستيطان الغربي في المغرب العربي (الاستيطان الفرنسي في الجزائر)، ذو أهداف اقتصادية وسياسية وفرض سيطرة الامبريالية الفرنسية العسكرية، كما أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين له أهداف مشابهة اقتصاديا وسياسيا تحقق بالقوة العسكرية.

أحد رواد الفكر الاستيطاني الصهيوني "نور داو" أشار في هذا السياق قائلا "سوف نبذل جهدنا لكي نعمل في الشرق الأدنى ما عمله الانجليز في الهند بحيث ننوي نحن الذهاب الى فلسطين بمثابة الحملة المعتمدين للمدنية والتحضر ورسالتنا هي توسع الحدود الأوروبية تصل الى الفرات"<sup>20</sup>. وهنا نجد هرتزل يصف الاستيطان الصهيوني بأنه فكرة استعمارية مدنية بفكرها وقوتها وتحولها في الشرق الأوسط الى الامبريالية الغربية. كما أن الدولة الصهيونية هي امتداد لهذه الامبريالية بكل أنواعها، وأيضا أدوات الاستيطان الصهيوني هي أدوات الاستعمار الغربي، إذ لم تأتي بأي جديد بل استخدمت هذه الأدوات كما كانت تستخدمها بريطانيا وفرنسا وألمانيا والرئيس الأمريكي ترومان الذي وصف الصندوق القومي

<sup>19</sup> نافذ أبو حسنة، جغرافية الاستيطان ووهم الدولة، دار القيم للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت لبنان، 2008، ص 22.

<sup>20</sup> أسعد رزوق إسرائيل الكبرى، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1968، ص 149.

اليهودي بأنه مشروع النقطة الرابعة الأمريكية. ومن أهم السمات التي يتميز بها الاستعمار الصهيوني، هو أنه استعمار استيطاني عميل، وقد اشار لفنوردو في خطاب القاہ في لندن في عام 1920 أن " الدولة الصهيونية ستكون تحت وصايا بريطانيا، وان اليهود سيكونون حراسا يقفون على طريق تحقيق المخاطر، الذي يمتد عبر الشرقين الأدنى والمتوسط، حتى حدود الهند، إن فلسطين كانت تستهدف لموقعها الاستراتيجي وهذه الدولة هي إعادة إنتاج لظاهرة الجماعة اليهودية في العصر الحديث على هيئة دولة".<sup>21</sup>

استورد الاستعمار الغربي الجماعة اليهودية من خارج المنطقة وبعثهم في العالم العربي، وكانت خلال وظيفتها الاستيطانية القتالية الاستراتيجية تدين بالولاء لرعاية الامبريالي وتدافع عن مصالحه، وبالمقابل يدافع هو عن بقائها وسلامتها ويوفر المعيشة والامن لمستوطنيتها، فالعلاقة بين الطرفين علاقة نفعية، فالراعي الامبريالي يدعمها ما دامت قد لعبت دورها الاستيطاني وادت وظيفتها الاستراتيجية، وهي دولة معزولة عن وسطها العربي منعزلة عن الزمان والمكان، ومنفصلة عن المحيط الإنساني والحضاري، لكن رغم هذا تجد نفسها تندمج شيئاً فشيئاً. من هنا أيضاً نرى أن الاستقلال النسبي للكيان الاستيطاني الصهيوني عن الغرب قياساً بجيوش استيطانية أخرى واعتماده الكامل في الوقت ذاته، يعتمد أيضاً على قوة غربية عظمى (الدعم)، وفي الوقت نفسه يتمتع بدرجة من الاستقلالية، فالعلاقة بين المستوطنين الصهاينة والدولة الغربية التي تهتم بهم تستند الى المصلحة المشتركة فحسب، وهي ليست نتيجة روابط حضارية عميقة أو عضوية. لذا فالجيش الاستيطاني الصهيوني يحظى بالحماية من طرف عدد من الدول، وحين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر القوى الامبريالية كان من الطبيعي أن يتم نقل مركز الجاذبية الصهيوني بالنسبة للعمل السياسي على الصعيد الدولي إلى هناك.

ومهما يكن فإن الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر والصهيونية في فلسطين تدافعان عن رسالة واحدة مفادها سيطرة الغرب على البلدان العربية، رغم تميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كونه أكثر حساسية لوقوعه في صلب الاستراتيجية الكونية الراس مالية العالمية من ناحية، لمساندة كل قوة دولية وإقليمية ذات أطماع ومصالح في الوطن العربي. وهو أيضاً يتميز عن الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر الذي تفرغ عن استعمار تقليدي دافعه الأهم هو الاستغلال الاقتصادي بنهب الثروات كون الحركة الاستيطانية الفرنسية لم تحقق في وقتها اجماع أوروبي أو حتى الاجماع الفرنسي نفسه. ولأن الاستعمار الاستيطاني يصدر عن المصالح الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية، فالأرض تشكل القاعدة المادية للاستيطان، بينما المستوطنون هم قاعدته البشرية، ومن ناحية نظرة الإدارة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر للحركة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين يبدو ذلك مهماً، بحيث عبرت عنه احدى نشرات الجيش الاستعماري الفرنسي عام 1958 حيث ورد فيها<sup>22</sup>: نحن نرى أن حق الإسرائيليين لا يقل عن حق فرنسي الجزائر في الاحتفاظ ببلاد فتحوها بكدهم وتعبهم، بل كونها فأصبحت بلادهم لا أكثر ولا اقل. نحن أعضاء منظمة الجيش السري نحبي إخواننا الجنود الإسرائيليين الوحيدين الذين يدافعون معنا منذ أعوام عن حضارة نعتبرها مشتركة."

#### 4. استقلال وتحرر الجزائر نموذج لتحرير فلسطين

لعبت الجزائر، التي افتكت استقلالها من أحد أكبر القوى العسكرية في العالم، دوراً هاماً في حركات التحرر لا سيما بإفريقيا، وهو الكفاح الذي سارت على دربه قارة إفريقيا في سبيل التحرر من الاستعمار ونظام التمييز العنصري الإبارتايدي. كما شكل الكفاح من أجل تحرر آخر المستعمرات أحد المبادئ التي ارتكزت عليها سياسة الجزائر الخارجية

<sup>21</sup> عبد الوهاب المسيري، مقدمة الصراع العربي-الصهيوني، مرجع سابق، ص 124.

<sup>22</sup> عماد لبيد، الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة، أطروحة ماجستير كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 169.

في سنوات السبعينيات حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية صوت الدول المستعمرة في جميع المحافل الدولية. (قضيتنا الصحراء الغربية وفلسطين).

## أ. وضع السياسات الجديدة لبناء الدولة المستقلة

وضعت الثورة التحريرية الجزائرية بيانها الأول في نوفمبر 1954<sup>23</sup>، حددت فيه جملة من الأهداف الأساسية: الهدف الأسمى: يتمثل في تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. واحترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني. وانبثق من هذا التحديد مجموعة من الأهداف تتمحور في هدفين فرعيين هما:

### 1. الأهداف الداخلية:

- العمل الداخلي بميدانه السياسي والمسلح.
- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت سببا في التخلف والتراجع للبنية الاجتماعية الجزائرية.
- وضع إجراءات وقوانين للإدارة السياسية ولاسترجاع وتأميم الأراضي التي استملكها المستوطنون الفرنسيون في مرحلة الاستعمار.
- التركيز على المجتمع النشط للتعافي من البطالة وتحريك كل القطاعات الزراعية والصناعية بتوفير عمالة مكونة ومدربة وكوادر تنظيمية وهيكلية (الاستفادة ممن عمل سابقا في ظل الإدارة الاستعمارية).
- التركيز على إدارة التعليم وبناء المؤسسات التعليمية والتربوية لمكافحة الأمية التي كانت شبه مفروضة على عموم الشعب الجزائري.

### 2. الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية، وجعلها قضية حقيقية واقعية في العالم.
- تحقيق الوحدة في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- إلزام المستعمر باحترام قرارات الأمم المتحدة باعتبارها قضية تحرر وطني وبأن الشعب الجزائري له الحق في تقرير المصير.

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة مغادرة المستوطنين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، فهي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية.

<sup>23</sup> بيان أول نوفمبر 1954 يمثل "الوثيقة التأسيسية للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي استندت عليها جميع الشعوب الإفريقية والعربية المضطهدة." بيان أول نوفمبر توجه إلى كل الشعب الجزائري أينما كان وليس لفئة أو جهة معينة أو حزب من فصائل الحركة الوطنية بكل ألوانها السياسية".

بالتأكيد أنّ مرحلة البناء والاعمار على كل المستويات لم تكن سهلة على الدولة الجزائرية الجديدة، وذلك بسبب ما تركه الاستعمار الفرنسي من موروث مدمر نتيجة سياساته القمعية والعنصرية التي فاقمت الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الجزائري، في الوقت الذي توفرت فيه كل السبل للمستوطنين (المعمرين) الذين استفادوا من القوانين والإجراءات الاستعمارية لسنوات طويلة. وعندما قرروا المغادرة عملوا على تدمير كل المقومات التي أنشأوها حتى لا يستفيد منها الجزائريون.

## ب. الدولة الجديدة: تسترجع الأراضي والمستوطنات

لجأت الجزائر غداة الاستقلال مباشرة إلى مجموعة من الإصلاحات، والتي كانت تهدف في مجملها الى النهوض بالاقتصاد الوطني، الذي كان حينذاك هشاً في جميع معالمه، حيث انتهجت في منتصف الستينات استراتيجية تنموية شاملة للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته من عهد الاستعمار الفرنسي.

اعتمدت هذه الاستراتيجية على الصناعات كأسلوب لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وارتكزت على التخطيط المركزي كوصفة علاج لتجسيد أهداف الاستراتيجية المتبعة. وذلك لسدّ متطلبات السوق المحلية من جهة وبما يساير العصر من جهة أخرى. تطلب تحقيق هذه الاستراتيجية استثمارات ضخمة قدرت ب 45% من الناتج الداخلي الخام آنذاك خصصت لبناء المنشآت الصناعية، اقتناء التجهيزات الضرورية وإقامة صناعات متنوعة (حديدية، ميكانيكية، الكترونية، كيميائية، بتروكيميائية، بترولية...)، وقد تحقق نمو اقتصادي ملموس قدر ب 8% سنوياً، ورغم التراجع الجزئي في مسار هذه الاستراتيجية في بداية الثمانينات، وهذا لعدم تلائم البرامج التنموية مع الواقع المعاش حينذاك، إلا أنّ الأولويات احترمت الى غاية منتصف تلك العشرية.

مع انهيار المعسكر الشيوعي كان على الجزائر الذهاب نحو اقتصاد السوق المفتوح، وذلك لأجل خلق استقرار اقتصادي وتحريك عجلة التنمية من جديد، والتي لم تكن سهلة المنال، حيث زادت الازمة الاقتصادية درجة خطورتها، فالأساليب كانت مهمة القادة الجزائريين شاقة- بالرغم من إرادة التغيير الشامل- تمثلت في وضع الأسس الأولى لاقتصاد مزدهر وقادر على التكفل بالحاجيات الهائلة لأمة متعطشة للالتحاق بركب الأمم الحرة والمتطورة الديمقراطية. فقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم الإيديولوجية والإستراتيجية، وبالتالي تغير القرارات والأنظمة. ولأنّ المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعتبر مختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبراً للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة، كان من الضروري، بل من الطبيعي العمل على تحريرها ووضع الأسس الصحيحة لبناء اقتصاد وطني مستقل بمؤسساته وأطره الإدارية والسياسية.

تم انشاء بنك الجزائر المركزي الذي يعد الرمز السياسي للسيادة الوطنية يوم 1962/12/13 من خلال القانون رقم 144.62، وعليه باشرت الجزائر مسارا طويلا حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية أولا من خلال انشاء شركات وطنية تتكفل بتطوير الاقتصاد الوطني، ووضع القواعد الأساسية لتقدم البلد. فقد تحصلت الجزائر على استقلالها ولكن لم تحصل على استقلالها الاقتصادي، وهذا راجع إلى أن هذه الفترة لم تسمح للجزائر للتخلص نهائيا من التبعية الاقتصادية ليس فقط مع فرنسا ولكن مع النظام الرأسمالي وهذا ما أدى بها إلى المرحلة الاشتراكية وهذا الأسلوب تمثل فيما يسمى: بالتسيير الذاتي.

للتخلص من التبعية، اختارت الحكومة الجديدة (حكومة الاستقلال) النظام الاشتراكي كنموذج لبناء الاقتصاد وكان عليها إعادة بناء المنظومة والبنية الاجتماعية والزراعية، لكنها واجهت الكثير من الصعوبات حيث:

- غادر ما يقرب من **مليون مستوطن** الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم، وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف، و**90%** منهم أميون.
- أخذ المستوطنون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج ب**500 مليون فرنك فرنسي- شهريا**، وفي نفس السنة تم تحويل ما قيمته **750 مليون فرنك فرنسي** من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية.
- حوالي (**11-12 مليون جزائري**) واجهوا المجاعة والبطالة بسبب انهيار البنى الاقتصادية والزراعية. فخرج **مليون مزارع** من سجون الاستعمار من السكان العاملين في القطاع الصناعي والزراعي ازداد حجم البطالة، بسبب تدمير المستوطنين للمؤسسات قبل مغادرتهم الأراضي الجزائرية.

شهدت المحاكم الجزائرية في السنوات الأخيرة قضايا غير متوقعة تمثلت في إقدام مئات المستوطنين الفرنسيين على رفع دعاوى قضائية يطالبون فيها باسترجاع أملاكهم السابقة التي تركوها في الجزائر غداة استقلالها عن فرنسا في 5 يوليو 1962، وصدّم الجزائريون بكسب هؤلاء للقضايا المرفوعة واستعادة أملاكهم فعلاً ليعيدوا تأجيرها لجزائريين أو يقومون ببيعها، وهو ما أثار جدلاً وضجة كبيرين لم تنتهيا إلا بعد فترة طويلة.

بعد نجاح الثورة الجزائرية في دحر الاحتلال الفرنسي وإعلان استقلال الجزائر في 5 يوليو 1962، شرع الأغلبية الساحقة من المستوطنين، وعددهم 420 ألف معمر، بمغادرة الجزائر مع الجيش الفرنسي، وقال هؤلاء إنهم اضطروا إلى ذلك خوفاً من انتقام الثوار والسكان منهم بسبب وقوفهم مع فرنسا ضد الثورة، بينما قالت الجزائر إنهم غادروا البلد محض إرادتهم على الرغم من أن اتفاقية إيفيان<sup>24</sup> بين فرنسا وقيادة الثورة تمنح لهم الحق بالبقاء والحفاظ على أملاكهم، أو تعويضهم عنها إذا رغبوا بالرحيل. ولأنهم تركوا أملاكاً شاغرة إثر مغادرتهم، قام الجزائريون فوراً بشغل أملاكهم من بيوت ومحال تجارية وفنادق وغيرها من العقارات، وأصدرت الحكومة "قانون الأملاك الشاغرة" الذي ينص على أنها تصبح ملكاً للدولة إذا مرّ عامان كاملان ولم يعد أصحابها الذين تركوها، وفي 5 يوليو 1964 أصبحت معظم أملاك المستوطنين ملكاً للدولة الجزائرية طبقاً لهذا القانون، وموجبه أيضاً مُنحت لشاغلي هذه الأملاك من الجزائريين عقود ملكية، بينما اكتفت بمنح قرارات إدارية لمؤسسات وإدارات عمومية باستغلالها.

شغل الجزائريون هذه الأملاك لأكثر من أربعة عقود دون أن تظهر أية مشكلة، عدا مطالبة فرنسا بالتعويض لمستوطنيتها طبقاً لاتفاقية إيفيان، فلبت الجزائر هذه المطالب مرتين في الستينيات والسبعينيات، واعتقد الجميع أن هذا الملف قد طوي، قبل أن يفاجئوا منذ سنة 2004 بإعادة عدد من المستوطنين فتح هذا الملف من خلال اللجوء إلى المحاكم الدولية ورفع أزيد من 6 آلاف قضية على الحكومة الجزائرية للتعويض عن أملاكهم بالجزائر، وكذا رفع دعاوى أخرى أمام المحاكم الجزائرية لطرد شاغلي أملاكهم السابقة وإعادتها لهم. أحكامٌ غريبة وفي الوقت الذي حكمت فيه محاكم دولية

<sup>24</sup> مراد بو عباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية: اتفاقيات إيفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2018.

بعدم الاختصاص في قضايا المستوطنين في نوفمبر 2006، أصدرت محاكم محلية بالجزائر العاصمة ووهران وتلمسان وقسنطينة أحكاماً لصالح المستوطنين الأوروبيين باستعادة أملاكهم وبخاصة تلك التي تشغلها مؤسسات عمومية بقرارات إدارية وليس بعقود ملكية من الدولة؛ إذ استغل المستوطنون (المعمرون) تأخر الدولة في ضمها إلى أملاكها منذ الاستقلال وعجزها عن التأسيس كطرف مدني ليكسبوا القضايا المرفوعة بعقود ملكيتهم الأصلية التي منحتها لهم الإدارة الفرنسية.

و بموجب هذه الأحكام القضائية استعاد عددٌ منهم أملاكه ليقوم بإعادة تأجيرها أو بيعها، وهو ما شكّل صدمة من عدم اكتراث العدالة الجزائرية بعقود الملكية التي تمنحها إداراتٌ جزائرية للسكان وإصدار أحكامها طبقاً لعقود الملكية الأصلية العائدة إلى العهد الاستعماري، فعوضاً أن تعوّض فرنسا للجزائر عن احتلال البلد واستغلال أراضيه وأملاكه بطريقة غير شرعية ونهب خيراته و ثرواته والتنكيل بسكانه. بدت العدالة الجزائرية مربكة وغير واضحة في حسم الموقف واتخاذ القرار النهائي، قبل أن تهتدي هذه الأخيرة إلى حل يحفظ للجزائريين أملاكهم ويضع حداً لأطماع المستوطنين والشبكات التي تتواطأ معهم لإعادة المتاجرة بأملاكهم السابقة، وجاء هذا الحل من خلال المادة 42 في قانون المالية التكميلي لسنة 2010، والتي أبطلت كل القرارات الإدارية والقضائية السابقة التي استفاد منها قدماء المستوطنين الفرنسيين أو وكلاؤهم في الجزائر في السنوات الأخيرة، وتمنعهم من استرداد أملاكهم السابقة، كما تنص على عقوبات بالحبس من سنة إلى 3 سنوات بحق كل شخص أو جهة توفر "غطاءً قانونياً" أو تساعد في تحويل تلك العقارات خارج ملكية الدولة. وهو ما يفتح المجال لإبطال مختلف القضايا التي لا تزال أمام المحكمة العليا، وكذا مقاضاة كل المتواطئين في هذه القضايا ومعاقبتهم، بينما يبقى الإشكال في القضايا المفصول فيها والتي تم بموجبها إعادة بيع الأملاك المسترجعة، وإمكانية تعويض الدولة للجزائريين المتضررين.

تبدو التجربة الجزائرية نموذجاً مهماً يمكن الاستفادة منه بكل التفاصيل، واسقاطه على فلسطين، وكيفية العمل على مواجهة الاستيطان الصهيوني، فبلد مثل الجزائر واجه استعماراً ادمانياً لأكثر من 130 عاماً، عمل على فسخ الهوية الجزائرية، والاستيلاء على كل مقدراتها البشرية والمادية، ومنح مستوطنيه من الفرنسيين والأوروبيين حقوقاً على حساب حقوق الشعب الجزائري (السكان الأصليين)، يمنح فرصة للفلسطينيين بأن يستفيدوا من التجربة الجزائرية في مكافحة الاستيطان الفرنسي- والأوروبي لأراضيها، وذلك باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لاسترجاع الممتلكات والأراضي، وإعادة تأهيل القطاعات الزراعية والصناعية بما يخدم مستقبل الشعب الحر.

## الاستنتاجات

التشابه والتمايز بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني له عدة أوجه:

- من حيث الأساليب: اتباع سياسة الاستيطان لسياسة مصادرة الأراضي بالضغط على أصحابها لبيعها، بالترغيب والترهيب، ثم الاستيلاء عليها وتوطين المستعمرين (فرنسيين وصهاينة) فيها.
- من حيث الأهداف: الاستيطان الفرنسي- كنموذج ادماجي لمجتمع وارض وبلد واعتبارها جزءاً من الدولة الاستعمارية الام فرنسا. اما الاستيطان الصهيوني كنموذج احلاي، فكان هدفه الأساسي والمستمر هو بناء دولة قومية للشعب اليهودي على أرض فلسطين.
- من حيث البعد الاستراتيجي: الاستعمار الاستيطاني الفرنسي- هو العمق الاستراتيجي للاستعمار الاستيطاني الأوروبي في المغرب العربي بحيث أن لكل حالات الاستعمار الاستيطاني الغربي خارج القارة الأوروبية هدفاً استراتيجياً ناهيك عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، في حين أن الاستعمار الاستيطاني الاحلاي الصهيوني في فلسطين كان له بعد استراتيجي لأطراف أوروبية وأمريكية متعددة. ولم يكتفي بالأهداف



الاجتماعية والاقتصادية بل أصبح مشروع متكامل هدفه الاستيلاء على تاريخ وحضارة شعوب وليس الشعب الفلسطيني فقط، إضافة الى زرع عنصر- هيمنة وتفوق عسكري أرادته الغرب أداة لتحقيق المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، بل إلى ما أبعد من ذلك.

تبقى التجربة الجزائرية، فرصة هامة وعملية وواقعية نظرا لبعدها السوسولوجي والتاريخي، بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي بإمكانه الاستفادة من هذه التجربة، واسقاط بعض عناوينها القانونية والاجرائية على مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

## المراجع:

- دراسة مقارنة بين الاستيطان الفرنسي والصهيوني (الجزائر وفلسطين نموذجاً)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
- مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر مع بداية الاحتلال 1830-1845، حوليا جامعة الجزائر 1، عدد 33، ج3، سبتمبر 2019، ص 514.
- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب إفريقيا، ط 1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 45.
- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص9.
- أمين محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1984، ص12-15.
- وزارة العمل الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله، فلسطين، 2014.
- جونى منصور، الاستيطان الإسرائيلي، ط 1، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2005، ص 3.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 7، ط 1، دار الشروق، بيروت، 1999، ص 9.
- الموسوعة الفلسطينية، "تهجير عرب فلسطين"، مجلد 1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، سوريا، 1984، ص 22.
- عدنان حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 3.
- عزام شعث، الاستيطان في فلسطين، تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين، مركز برق للأبحاث والدراسات، بيروت، 2017، ص 6.
- إبراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية " أسئلة وأجوبة " مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1969، ص 12.
- ألكس دو توكفيل، ترجمة إبراهيم صحراوي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص21.
- نافذ أبو حسنة، جغرافية الاستيطان ووهم الدولة، دار القيم للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت لبنان، 2008، ص22.
- أسعد رزوق إسرائيل الكبرى، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، 1968، ص 149.
- عبد الوهاب المسيري، مقدمة الصراع العربي-الصهيوني، مرجع سابق، ص124.
- عماد لبيد، الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة، أطروحة ماجستير كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص169.
- بيان أول نوفمبر 1954 يمثل "الوثيقة التأسيسية للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي استندت عليها جميع الشعوب الإفريقية والعربية المضطهدة." بيان أول نوفمبر توجه إلى كل الشعب الجزائري أينما كان وليس لفئة أو جهة معينة أو حزب من فصائل الحركة الوطنية بكل ألوانها السياسية".
- مراد بو عباس، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية: اتفاقيات ايفيان نموذجاً، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2018.
- L'organisation arabe du travail. Les implantations israéliennes et leur répercussion sur la conditions des travailleurs arabe en Palestine et dans les autres territoires arabes occupées. P 11.